



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بول بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

وما من شك في أن وجود أسلحة الدمار الشامل يشكل أكبر تهديد لبقاء البشرية. لذا، فإن التزامنا بتحقيق نزع السلاح العام والكامل، في إطار الأمم المتحدة، هو التزام بالحفاظ على الحياة.

ولهذا السبب، تدعم زامبيا دعماً كاملاً القرار ٦٢/٦١، الذي يطالب كل الدول الأعضاء بأن تحدد وأن تفي بالتزاماتها الفردية والجماعية حيال التعاون المتعدد الأطراف باعتباره وسيلة هامة للسعي إلى أهداف مشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحقيق تلك الأهداف. وكما جاء في ذلك القرار، ينبغي للدول الأطراف في مختلف الصكوك ذات الصلة في مجال أسلحة الدمار الشامل أن تتشاور وأن تتعاون فيما بينها لحل شواغلها فيما يتعلق بعدم الامتثال، وفقاً للإجراءات المحددة في تلك الصكوك.

إن هذه اللجنة تجتمع في وقت يتسم بالتحدي، ففائمه المهام التي لم تنجز في جهودنا لتحقيق نزع السلاح العام والكامل طويلة جداً. ومن الواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نبدأ فوراً، على أمل أن تتمكن من الوصول إلى نهاية قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن والانتقال إلى المرحلة الثانية من أعمالنا.

السيد كاباموي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتك على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، وهي تهنة أقدمها أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين. وعلاوة على ذلك، ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في تهنة السيد سرجيو دوارتي على تعيينه ممثلاً سامياً لشؤون نزع السلاح وفي الإشادة به على ملاحظاته المهمة التي أدلى بها عندما خاطب اللجنة في جلستها المعقودة في يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتؤيد زامبيا تأييداً كاملاً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إلى عدم الامتثال وعدم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار.

فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى حين أنها صغيرة في طبيعتها، فإن الوصول إليها بصورة لا ضابط لها من قبل جهات فاعلة من غير الدول هو تهديد خطير لاستقرار الأمم. ولذلك، يحث وفدي المجتمع الدولي على تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

إننا نعتقد أن بعض تلك المسائل يمكن تناولها على نحو أفضل في إطار الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي سيجري خلالها استعراض حالة السلام والأمن في العالم. ولذلك، فنحن نطالب بقوة بعقد الدورة الاستثنائية تلك بصورة عاجلة.

وألأحظ أن أكثر من يطالب بعقد الدورة الاستثنائية هي دول غير حائزة للأسلحة النووية، دول صغيرة مثل بلدي. وقد يتولد انطباع بأننا نطالب بعقد الدورة الاستثنائية بشأن نزع السلاح لأننا، في المقام الأول، ليس لدينا شيء نخسره، أو ربما كنا ندعو إلى نزع السلاح لأننا نخشى في حالة وقوع مواجهة مع إخواننا الحائزين للأسلحة النووية، فقد نُهزم. وهذا أمر بعيد عن الحقيقة تماماً. إننا ندعو إلى عقد الدورة الاستثنائية وإلى إزالة أسلحة الدمار الشامل لأننا جميعاً، من لديهم ومن ليس لديهم، مهددون بتلك الأسلحة. وفي حالة استخدامها، لن يبقى على قيد الحياة أحد.

أحياناً، نتمنى فحسب أن يتوقف إخواننا وأخواتنا، البلدان الكبيرة والقوية، ويصغون إلى أصوات الصغار، أصوات الحكمة. وهناك قول مأثور في لغتنا مفاده أن الحكمة كثيراً ما تنتقل من الوادي إلى الجبل. وهذه الحكمة جعلتنا نوقّع على معاهدة عدم الانتشار ونتخلى عن خيار الحصول

ووفدي لا يشغله كثيراً أننا لم نبرم صكوكاً دولية فعالة لتحقيق نزع سلاح عام وكامل. وبغض النظر عن الصكوك الهامة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومناطق أخرى، فإن الجمعية العامة تعتمد العديد من القرارات بشأن جوانب مختلفة لنزع السلاح في كل عام.

وفي حالتنا، فالقول بأن "الشيطان يكمن في التفاصيل" لا ينطبق. فشيطاننا يكمن حقيقة في عدم التنفيذ وعدم الامتثال. فلنأخذ معاهدة عدم الانتشار كمثال. فمنذ أربعة عقود، عندما وُقعت تلك المعاهدة، كانت هناك خمس دول نووية حائزة للأسلحة النووية فحسب. واليوم، كُبر النادي النووي، وتوشك بلدان عديدة على الانضمام. ومنذ أربعة عقود خلت، كانت كل من الكتلتين النوويتين تكبح الأخرى فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية من خلال ما تسمياه "التدمير المتبادل المؤكد"، واليوم، لا أحد يعرف من قد يطلق شرارة مواجهة نووية أو أين يمكن أن تنطلق شرارة تلك المواجهة، لأن تلك الأسلحة أصبحت متاحة على نطاق واسع.

والعالم قبل أربعة عقود خلت لم يكن آمناً، وكنا نعيش، مثلما نحن الآن، تحت تهديد المواجهة بين الكتلتين النوويتين. ولكنه كان عالماً نعرف فيه من يملك أسلحة نووية، وكان بإمكاننا أن نحمل تلك الدول المسؤولية عن استعمال تلك الأسلحة أو إساءة استعمالها. وفي ذلك الوقت، كانت الدول هي من يملك أسلحة نووية فحسب. واليوم، هناك أطراف من غير الدول لا شكل ولا اسم لها تمتلك أسلحة الدمار الشامل تلك، ويرجع ذلك إلى حد كبير

وهيئة نزع السلاح تمضي هي الأخرى على المسار الصحيح في دورتها الموضوعية الثانية. ومن المؤسف أنها، وللمرة الثانية، توصلت فحسب إلى إصدار تقارير إجرائية عن عمل أجهزتها الفرعية. وفي العام القادم، نأمل أن تتركز الجهود على اعتماد نتيجة إيجابية وتوصيات حول بندي جدول الأعمال قيد المناقشة حالياً.

لقد اختتم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دوراته الثلاث وأتاح فرصة للتأكيد على الحاجة إلى العمل على عقد تلك الدورة الهامة، الأمر الذي نأمل أن يتحقق في المستقبل القريب. والأهم من ذلك هو أنه، على الرغم من عدم بدء نفاذ معاهدات نزع السلاح التي تم التفاوض بشأنها بشكل متعدد الأطراف، ما زال يمكن للدول الأطراف الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإعادة تأكيد الحاجة إلى الامتثال للالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقية، فضلاً عن الدعوة إلى زيادة عالمية الاتفاقية. ومن المأمول أيضاً أن يؤدي اجتماع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المقبل إلى تعزيز تعهداتنا في هذا الصدد.

إن المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدار أعماله أيضاً بنجاح، والأردن يرحب بإنشاء وحدة دعم التنفيذ. وجميع هذه التطورات تطورات هامة.

وكما أوضح بحق الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في الجلسة الثانية للجنة المعقودة اليوم،

”أنه، كما كان الحال في الماضي، ينشأ العديد من أكبر مصادر حالات انعدام الأمن من التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ... نظراً لأن وجود الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

على الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل؛ وليس لأننا غير قادرين على حيازتها.

السيدة مجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): بداية، سيدي الرئيس، أهنتكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم وعلى انتخابكم، وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي معكم. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقدير وفدي لسلفكم على إدارة أعمالنا خلال الدورة الحادية والستين بنجاح، ونأمل ألا يستغرق الأمر ٦١ سنة أخرى قبل أن تنتخب امرأة كرئيس مرة ثانية.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي يرحب بالممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، ونتمنى له النجاح في جهوده، إذ يبدأ هو وفريقه في مكتب شؤون نزع السلاح بعد إعادة هيكلته مؤخراً، في العمل على تحقيق نية الأمين العام لتنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وإيلائه الاهتمام الذي يستحقه.

ووفدي يؤيد أيضاً البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وهذا العام، شهدنا تحركاً إيجابياً في عملنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهذا يدل على رغبة واستعداد من جانب الدول الأعضاء لكي يبذلوا قصارى جهدهم لكسر الجمود في هذا المجال. فالشعور المتكرر بالإحباط ربما دفع الوفود إلى أن تعمل بجهد أكثر، ومن ثم، جرت المداولات بمزيد من الإيجابية. ونأمل أن نبني على ذلك الزخم البناء ونحن نحاول أن نمضي بجدول أعمالنا قدماً.

ومرة أخرى، استطاع مؤتمر نزع السلاح أن يجري مناقشات موضوعية. ونأمل أن تطورات إيجابية مماثلة ستفضي إلى اتفاق على برنامج عمل وإلى البدء بمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

عدم الانتشار، وأن تطبّق تدابير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المرافق النووية لإسرائيل غير الخاضعة للضمانات.

مع أن أفضل وسيلة لمنع حصول الإرهابيين والأطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ستكون من خلال القضاء الكامل على تلك الأسلحة وتدميرها، فإن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتمديده مؤخرًا، مكن بالرغم من ذلك من بدء التصدي للتهديد الذي يشكله ذلك الاحتمال. وكما يدرك الجميع، فإن التنفيذ الكامل والفعال لذلك القرار يتطلب استمرار التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وتقديم الدعم التقني.

في أيلول/سبتمبر، كان لبلدي شرف استضافة حلقة العمل الإقليمية الأولى للدول العربية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ووفّر هذا فرصة للخبراء في المنطقة للتفاعل مع الخبراء من اللجنة، ومن المكاتب والوكالات الدولية الأخرى المعنية بهذه المسألة الهامة.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن التقدير والامتنان العميقين لحكومة بلدي لمكتب شؤون نزع السلاح، ومدير المكتب ولنايبة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وفريقها، وللممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ولرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجميع الشركاء والمناخين الآخرين، وخاصة الاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، الذين أسهموا في التحضير لحلقة العمل وفي نجاحها.

ومؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة مثل، على الأقل، فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بذلك البرنامج بوصفه الإطار

يستلزم وجود التهديدات باستخدام هذه الأسلحة أو خطر استخدامها.

وقد أدرك الأردن هذه الحقيقة، شأنه شأن الآخرين. والأردن بوصفه طرفاً في جميع الصكوك الرئيسية لنزع السلاح ومنع الانتشار، احتار من جهته الامتثال لالتزاماته في إطار تلك الصكوك والعمل على تعزيزها. ومن هذا المنطلق، يشدد الأردن على الحاجة إلى العمل على دعم تنفيذ جميع الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وإضفاء الطابع العالمي عليها ويناشد الدول التي لم توقع بعد على تلك الصكوك أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

ويرحب الأردن بالاتفاق على جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أبرمت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الذي عُقد في فيينا. ويأمل الأردن للاجتماعات المتبقية أن تحقق نتائج مثمرة أيضاً. وغني عن البيان أن أي نجاح مستقبلي في مساعيها سيستلزم أن نبنى على نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولا سيما المؤتمرات التي عُقدت في العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، واحترام التزاماتنا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يبقى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمراً حيوياً لصون النظام الدولي لعدم الانتشار ولتوطيد السلم والأمن الدوليين. وينطبق هذا بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، على النحو الذي أقرّ به المجتمع الدولي من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ونتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المتعلقة بهذه المسألة، وما ذكره الأمين العام مجدداً، قبل فترة قصيرة، في تقريره إلى هذه اللجنة عن إنشاء تلك المنطقة (A/62/95). ولذلك السبب يحدد الأردن في ذلك الصدد تأكيد موقفه، وهو تحديداً، أن على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة

ويولي الأردن أهمية كبيرة لتحقيق عالمية الاتفاقية ويرحب بانضمام الدول الجديدة الأربع إلى الاتفاقية. كما أنه يرى أن انضمام الكويت والعراق على السواء يتسم بأهمية خاصة ويأمل أن يشكّل زحماً إضافياً للدول الأخرى في منطقتنا لتحذو حذوهم. وفي هذه الدورة، سينضم الأردن، بوصفه رئيساً معيّناً للمؤتمر الاستعراضي المقبل، إلى الرئيس الأسترالي الحالي لاجتماع الدول الأطراف، فضلاً عن الرئيس السابق، ممثل كرواتيا، في التقديم الثلاثي لمشروع القرار السنوي بشأن الاتفاقية.

أخيراً، توفّر لنا اللجنة الأولى منتدى حيويًا لمواصلة مداولاتنا حول أفضل كيفية لمواجهة التحديات والشواغل في مجال السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بنزع السلاح، ومنع الانتشار والتحديات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. لذا، فإن وفد بلدي لا يمكنه إلا أن يكون متفقاً اتفاقاً كاملاً بشأن الحاجة إلى ضمان اضطلاع اللجنة بدورها، وسيبذل وفدي قصارى جهده في هذا الصدد. وهو بالتالي يؤكد مجدداً على دعمه الكامل لجهودكم، ويأمل أن تحتتم أعمالنا بنجاح.

رئيس الأساقفة ميغيلوري (الكرسي الرسولي)
(تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن وفدي يهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيساً للجنة ويؤكد لكم وللمكتب بأكمله على تعاونه معكم. ومن دواعي سروري الخاص أن أرحب بالسفير سيرجيو دوارتي في رئاسة مكتب شؤون نزع السلاح. إن خبرته الواسعة في مجال نزع السلاح تبشّر بالخير للاضطلاع بجميع مسؤولياته الجديدة، فيما يسعى الأمين العام، بدعم من الجمعية العامة، إلى تنشيط جدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار.

كان الحدث البارز هذا العام هو الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة

الضروري لاستجابتنا الجماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويؤمل للاجتماع المقبل الذي يُعقد كل سنتين أن يوفر فرصة أخرى لدراسة التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١.

وعلى المجتمع الدولي، ضمن جهوده الإنسانية لحظر الألغام الأرضية، أن يستكمل التقدم المطرد في تنفيذ اتفاقية أوتاوا من خلال تعبئة المزيد من الموارد وتقديم المساعدة لعمليات إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا، بما في ذلك إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وقد تكون تلك الجهود ضرورية لمساعدة الدول الأعضاء على الارتقاء إلى مستوى التزاماتها في إطار الاتفاقية. ويوازي ذلك أهمية أنه على الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيتشرف الأردن باستضافة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام. وستجتمع الدول الأطراف مرة أخرى لإعادة تأكيد التزاماتها وللمناقشة تجاربها والتحديات التي واجهتها في تنفيذ التزاماتها. ويؤمل للمؤتمر أن يوفر فرصة للبلدان المتضررة من الألغام للإعراب عن شواغلها واحتياجاتها وتعهداتها وأن يقرّب التقرير المرحلي عن البحر الميت بين الدول الأطراف وشركائها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية، وبالتالي يجعلنا أقرب إلى إنشاء عالم خال من الألغام.

والأردن، بوصفه دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، اتخذ خطوات فعالة للامتثال لأحكام الاتفاقية. وبعد أن دُمّر بالكامل جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٣، فإنه يأمل أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته الناجمة من المعاهدة بحلول أيار/مايو عام ٢٠٠٩، بدون الحاجة إلى طلب تمديد.

للتنفيذ الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار؛ ولا يمكن الأخذ بأحدهما دون الآخر.

الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بدأت بالفعل. وبالرغم من النتائج المخيبة للآمال للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥، يجب ألا يغيب عن بالنا الإنجاز الكبير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، الذي ما زالت وثيقته الختامية تمثل مبادئ توجيهية ملزمة قانونيا وسياسيا للتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الوقت الدقيق، ناشد جميع الأطراف أن تبدي حسن النية الذي طالبت به معاهدة عدم الانتشار، للدفع قُدمًا بالمفاوضات. كما ناشد السلطات السياسية والاجتماع المدني على السواء رفض الأسلحة النووية.

إن دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإطلاق المفاوضات المتعلقة بفرض حظر يمكن التحقق منه على إنتاج الموارد الانشطارية أمران طال انتظارهما كثيرا. ومن شأن هاتين الخطوتين أن تثبتا لعالم مترقب أن جميع الحكومات صادقة في محاولة وقف حدوث سباق جديد للتسلح النووي. وما يعوقنا ليس القصور التقني بقدر ما هو الافتقار إلى الإرادة السياسية. ومن شأن الاعتراف بالقيم الأخلاقية هنا أن يضطلع بدور مفيد في توفير الإرادة السياسية. وقد قال الكرسي الرسولي مرات عديدة في هذه اللجنة إن الأسلحة النووية تخالف جميع جوانب القانون الإنساني. وهي إهانة للطريقة التي ندير بها البيئة بقدر ما يمكن لتلك الأسلحة أن تدمر الحياة على الكوكب، وتدمر الكوكب ذاته. ولا بد من التخلص منها. وبالتمسك بقوة بتلك الاقتناعات، يأمل الكرسي الرسولي أن يوقظ في قلوب جميع الأشخاص ذوي النوايا الطيبة تصميمًا متجددا على ضمان ألا ترى الإنسانية مرة أخرى أهوال الحرب النووية.

الذرية. وفيما يتسع استخدام الطاقة النووية في أجزاء مختلفة من العالم، تصبح الوكالة أكثر أهمية. وهي بحاجة إلى دعم أقوى من المجتمع الدولي وتستحق هذا الدعم. والكرسي الرسولي، بوصفه عضواً مؤسساً للوكالة، يواصل دعمه الكامل لأهدافها وهو مقتنع بأنها تضطلع بدور رئيسي في تعزيز منع انتشار الأسلحة النووية، والنزع المبرر للأسلحة النووية، والاستخدام السلمي والمأمون للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية، وبطريقة تحترم البيئة وتعنى بأكثر السكان المحرومين.

إن العالم، وخاصة في هذا الوقت الذي يتسم بالتوتر في العلاقات الدولية، بحاجة إلى أن يتمكن من وضع ثقته بالنتائج التي تخلص إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه لا توجد أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم بإساءة استخدام حقها الشرعي في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بغرض إنتاج الأسلحة النووية. ولا بد من استخدام جميع أدوات الدبلوماسية لنزع فتيل الأزمات المتصلة بمحاولات بعض البلدان الحصول على قدرات صنع الأسلحة النووية وإنشاء البلدان الأخرى عن سلوك ذلك الطريق الخطير. وإثارة الخصومات من جانب أي أحد لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تدهور الحالة الدقيقة، ويمكنها بدون قصد أن تؤدي إلى مواجهة، مع معاناة إضافية هائلة للإنسانية المثقلة بالفعل بويلات الحرب.

ومن الناحية الأخرى، فإن استمرار الفشل في التوصل إلى اختتام ناجح للمفاوضات المفوضية إلى الإزالة المبررة للأسلحة النووية، فضلا عن خطط تحديث الترسانات النووية القائمة، يعرض للخطر مقومات بقاء المعاهدة. وتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن قيادة المسيرة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي إما أن يعزز أحدهما الآخر أو أن يضعف أحدهما الآخر. وكلاهما حتمي

أخيراً، إن الصراعات المسلحة قدمت دليلاً دامغاً على الكوارث الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية، خاصة بين السكان المدنيين، وبالتالي انتهاك القانون الإنساني الدولي. وما زال الكرسي الرسولي يؤكد على إلحاح بدء مفاوضات، من الأفضل في إطار معاهدة الأسلحة الكيميائية، من أجل إبرام صك ملزماً قانوناً بشأن الذخائر العنقودية، وفي غضون ذلك، من أجل وقف اختياري لإنتاج هذه الذخائر وتوزيعها واستخدامها.

وعلى اللجنة أن تحشد جميع مصادر قوتها وإرادتها للاضطلاع بالقيادة في التغلب على التحديات المروعة. ولا بد أن تلهمنا قيم المسؤولية والتضامن والحوار بغية إنارة الطريق إلى الأمام.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الأوغندي أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم المستحق للمنصب الرفيع، منصب رئيس اللجنة الأولى في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وما زلنا نثق بأنكم ستستخرون خبرتكم الدبلوماسية الغنية في توجيه أعمال اللجنة نحو احتتام ناجح. كما نهنئ جميع أعضاء المكتب على انتخابهم. ونقدم تهنئتنا الصادقة أيضاً للسفير سيرجيو دوارتي على تعيينه مؤخراً الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

وتود أوغندا أن تعرب عن تأييدها للمشاعر التي أعرب عنها الأسبوع الماضي ممثل إندونيسيا في الجلسة الثانية وممثل نيجيريا في الجلسة الخامسة، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي. ونؤكد مجدداً على إيماننا الصادق بتعزيز السلام والاستقرار الدوليين على أساس المبدأ القاطع للأمن غير المنقوص للدول. ووفقاً لذلك، تظل أوغندا ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت إشراف الإدارة والمراقبة الدوليتين، بغية متابعة أهداف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه.

وعلاوة على ذلك، فإن خطر وقوع أي جهاز نووي في أيدي الإرهابيين خطر حقيقي ومائل. ولذلك رحب الكرسي الرسولي بتوصية لجنة أسلحة الدمار الشامل بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمر قمة عالمياً بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار واستخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، ويجذب الكرسي الرسولي عقد المؤتمر في عام ٢٠٠٩. وقد آن الأوان الآن للتحضير لعقد مؤتمر القمة التاريخي ذلك.

مطلوب من هذه اللجنة أن تعمل بجدية لا للتصدي للخطر النووي فحسب، بل أيضاً للتصدي للمسائل الأخرى، مثل نزع السلاح التقليدي، والاتجار بالأسلحة، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويحظى عمل اللجنة في تلك المجالات بتأييدنا الكامل.

إن وفدي يتوقع أن تخطو هذه اللجنة خطوات إضافية بشأن تحديد الأسلحة في مجال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشارك وفدي الشعور بالقلق البالغ للبلدان المنكوبة بالصراعات، التي تبلغنا تجربتها بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتكديسها وإنتاجها غير المشروع تشكّل عائقاً للتسوية السلمية للمنازعات. وهي تدفع بالتوترات إلى الصراعات المسلحة وتشكل عاملاً رئيساً في إطالة أمدها، وبالتالي تعرض للخطر بشكل حاد السلام والتنمية. وعلاوة على ذلك، تضطلع هذه الأسلحة بدور في جميع الصراعات تقريباً وهي في أغلب الأحيان تستخدم في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وبتلك الروح أيد الكرسي الرسولي، العام الماضي، اتخاذ قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، المعنون "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها". ومن المأمول أن يكسب ذلك الهدف مرة أخرى المزيد من الزخم في الأعوام المقبلة.

الدوليين، لاستنباط آليات ملائمة في إطار القانون الدولي، لتأدية قسطها من الصفقة. ونحن متفائلون بأن تثمر النتائج الإيجابية عاجلا لا آجلا، لإنقاذ العالم من مزيد من المآسي.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، في مستهل كلامي، أن أنقل تهاني وفد بلدي إليكم، سيدي الرئيس وإلى بلدكم، السنغال، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونقدم أفضل تمنياتنا كذلك للمكتب ونعبر عن ثقتنا بأن اللجنة ستنتهي، برعايتكم، أعمالها الهامة بنجاح. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديره للسيدة منى يول لالتزامها وعملها الجاد في الدورة الماضية.

وأود أن أقول أيضا إن فلسطين تؤيد البيان الهام الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، في الجلسة الثانية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

حرصا على الوقت سأوجز تعليقي وأحصرها في بضع مسائل هامة، نرى أنها جديرة باهتمام اللجنة الأولى.

تؤكد فلسطين أن كل جهد دولي جدّي يبذل في سبيل نزع السلاح يجب أن يتصل اتصالا مباشرا بصكوك القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، لأن هذه المناقشة والجهود الدولية يجب أن تبقى في السياق الصحيح - هو السياق الوحيد المقبول - ألا وهو واجب الدول الأعضاء القانوني الدائم القاضي باحترام القانون الدولي والامتنال له. إن نقل الأسلحة، بصورة غير مسؤولة إلى دول ثبت أنها تتصرف بكل ازدراء إزاء القانون الدولي وأنها تنتهك بصورة خطيرة حقوق الشعوب الأخرى، يجب أن يكون في صميم اهتمام هذه اللجنة، لأن الاستمرار في تسليح دول شريرة كهذه يضاهي الاعتداء على حقوق الشعوب المنتهكة وعلى أرواح أبنائها، ويفضح كون كل البيانات التي تعلن احترام القانون الدولي دجلا مخادعا. ولا بد من إجراء أوضح وأحسم، بما في ذلك فرض حظر

ونرى أن تعددية الأطراف في جدول أعمال نزع السلاح تشكّل خريطة الطريق المحدية والوحيدة نحو مستقبل ينعم بالسلام والأمن، ويخلو من الأسلحة النووية. والركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي نزع السلاح ومنع الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - ينبغي أن تولى معاملة متساوية ومتوازنة.

وترحب أوغندا بالخطوات الواسعة التي اتخذت للتحضيرات للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونحن على ثقة بأنه سيتمكن البناء على نتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر، التي عقدت في جنيف في أيار/مايو هذا العام. ويصدّق ذلك القول بصورة خاصة نظرا لحقيقة أن الصلة بين نزع السلاح والتنمية لا يمكن تجاهلها؛ وما زال سبب الصلة بينهما واضحا تماما.

ومع أننا نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نؤكد مجددا على تأييد أوغندا لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة الآن بعد أن تصدينا باقتدار للصوصية حركة جيش الرب في الجزء الشمالي من بلدي وللصوصية ما يسمى بمنظمة القوات الديمقراطية المتحالفة في الجزء الغربي من بلدنا. ومن نفس المنطلق سنواصل الاضطلاع بدور رائد ما بين بلدان أفريقيا الشرقية وبلدان القرن الأفريقي الموقّعة على إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

لما كانت أوغندا بلدا عانى بمشقة آثار الصراع الداخلي على مدى الأعوام، فهي تؤمن بأن من الحكمة توجيه النداء بصوت مرتفع إلى المجتمع الدولي والمناخين

الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هذه. غير أن هذا المجهود يجب أن يكون شاملا، لا انتقائيا، لأن ما يزيد من ذلك الخطر الذي يهدد الوجود ذاته هو تغاضي بعض الدول الكبرى على مستوى العالم عن الدول التي قضت عقودا في تكديس وفي تطوير أسلحة غير تقليدية ونووية، فيما هي ترفض الخضوع لتفتيش دولي. ومن غير المنطقي، ومن غير المجدي بذل جهود فائقة لاستفراد ولملاحقة دولة عضو على أساس الارتياح، والقيام في الوقت ذاته بمنع دول غير حائزة للأسلحة النووية من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في القيام بنشاط نووي سلمي، في حين أن دولة عضوا أخرى، مجاورة ومعادية، اعترفت علنا بحيازتها وإنتاجها هذه الأسلحة غير التقليدية، تبقى محصنة حتى من التفتيش أو الرقابة.

ولسوء الطالع أنه ما زال يُنتظر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بينما تبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، هي دولة ثبت تصرفها بازدراء مطلق للقانون الدولي وانتهاكها حقوق الشعوب الأخرى. ولذلك، يجب ألا يسمح للدولة المحتلة، التي ما فتئت محصنة من الخضوع للمساءلة الدولية عن تجاوزاتها المتكررة لسيادة الدول الأخرى وانتهاكها حرمة أراضيها، بأن تنتهك معاهدة عدم الانتشار. بل يجب، بدل ذلك، الضغط عليها ودعوتها إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة من دون تأخير، في سبيل تحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط. ومن شأن خطوة كهذه لا أن تسهم في تعزيز الآمال في سلم المنطقة وحسب، بل أن تكون أيضا شرطا لا غنى عنه للاستقرار والسلام في المنطقة للأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الأمور الحيوية دفع عجلة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية، بالإضافة

شامل، من قبل المجتمع الدولي على القيام بعمليات النقل تلك.

ونحن نعتقد، في هذا الصدد، أن على جميع الدول الأعضاء واجب تحاشي نقل الأسلحة ومساعدة الدول التي تنتهك القانون الإنساني الدولي بصورة خطيرة، بما في ذلك المخالفات المحددة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ويتصل هذا اتصالا خاصا بالدول القائمة بالاحتلال، التي لا تحترم التزاماتها إزاء القانون الدولي وتستخدم القوة بإفراط ضد السكان المدنيين.

إن مكافحة المتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع هذه المتاجرة هما هدف هام آخر لا بد للمجتمع الدولي من تناوله. وترى فلسطين أن مسألة معاناة الناس، سواء نتجت عن أسلحة قوات نظامية أو غير نظامية، تستحق منا أيضا الاهتمام والالتزام، لأن المعاناة التي يسببها أي سلاح هي معاناة حقيقية، ومدمرة عادة. واسمحوا لي، في هذا الصدد، بأن أذكّر هذا المنتدى بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إنما هي أسلحة مدمرة أيضا عندما يستخدمها جيش نظامي ضد سكان مدنيين، مخالفًا بذلك القانون الدولي، وعلى وجه التحديد اتفاقية جنيف الرابعة.

ويجب أن نشير أيضا إلى أن تسليح الدولة الرسمي للميليشيات وحمايتها - كالمستوطنين الإسرائيليين الذين نُقلوا بصورة غير قانونية إلى أراض محتلة، وارتكبوا اعتداءات تُرهب السكان المدنيين وتؤذيهم - يجب التصدي لهما، لأن الميليشيات المذكورة تمتلك أسلحة صغيرة أذنت بها دولة ومولتها ولا ينتج من هذه الأسلحة بدورها سوى إذكاء الصراع وإدامة الاحتلال. ولهذا نرى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تولي هذه المسألة الاهتمام اللازم.

وانتشار الأسلحة النووية والتقليدية خطر يهدد الأمن العالمي. وبالتالي، لا بد للمجتمع الدولي من أن يضمن خلو

السيدة بلنديني (لجنة الصليب الأحمر الدولية)
(تكلمت بالفرنسية): تقدّر لجنة الصليب الأحمر الدولية إتاحة
هذه الفرصة لها للتكلم أمام اللجنة الأولى.

(تكلمت بالانكليزية)

يشكّل الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة
لاعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام
المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام فرصة مناسبة لتقييم توجه
هام في مجال القانون الإنساني الدولي المنظم للأسلحة. وعلى
الرغم من صعوبة الاتفاق على تدابير جديدة في ميادين
أخرى متصلة بالأسلحة خلال هذه الفترة، قامت الدول
بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واعتماد بروتوكول
يحدد المسؤوليات عن المتفجرات من مخلفات الحرب، وهي
منهمكة بالفعل في وضع معايير جديدة للتصدي للمعانة
الكبيرة التي تسببها الذخائر العنقودية للمدنيين. ومما لاشك
فيه أن الطريقة التي وضعت بها تلك الأحكام الدولية الجديدة
تختلف من حالة إلى أخرى. غير أن هناك عاملا مشتركا
قويا في ما بينها - أي الاقتناع العام بأن الأسلحة غير مقبولة
عندما تستمر في التسبب بالقتل والتشويه بعدما تكون الحرب
قد وضعت أوزارها.

وباعتبار لجنة الصليب الأحمر الدولية منظمة إنسانية،
فهي ترحب بذلك التطور، الذي يشكّل نتيجة لما بذل من
جهود بغية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد قبل أكثر
من عقد. ونحث جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد أن تنضم
إلى هذا التوجه التاريخي بالامتنال إلى اتفاقية حظر الألغام
المضادة للأفراد والبروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات
الحرب، وبالمشاركة في الجهود الرامية إلى وقف المعاناة التي
تسببت فيها الذخائر العنقودية.

وقد أثبتت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد،
المعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا، أنها أداة ناجعة لتخفيض أعداد

إلى الخطوات العملية الـ ١٣ في سبيل نزع السلاح النووي،
المعتمدة عام ٢٠٠٠.

أخيرا، نرى أن من الأمور ذات الأهمية الحاسمة
استعراض الآثار الفعلية المدمرة، المترتبة على مسائل أساسية،
مثل الاحتلال الأجنبي، والتخلف في التنمية والافتقار إلى نزع
السلاح حول العالم؛ فإنها تقضي إلى العنف والتطرف
والياس، وهي العناصر الأساسية المكوّنة للصراعات المستعرة
في كل أنحاء العالم. إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي
يتمخض عنها الاحتلال والتخلف والفقر المدقع هي أيضا
أرض خصبة لعدد كبير من أنواع المتاجرة غير المشروعة، التي
يجب أن تتصدى لها هذه اللجنة بصورة شاملة ومسؤولة.

لا شك في أن هذه المعالجة يجب أن تراعي الحقيقة
التي لا تُنكر، حقيقة استمرار الصراعات الفتاكة والاتجار
غير المشروع بالأسلحة ما لم نعالج الأسباب الأصلية
للصراعات ونكافح بصورة شاملة جهود بعض الدول إلى
تأجيج الصراعات لقاء مكسب اقتصادي يدرّه عليها تمويل
محظور أو غير مشروع للأسلحة، وبالتالي، كفالة تمادي
الصراع العنيف ومعاناة الشعوب المبتلاة به معاناة لا حدّ لها.
ولا شك في أن معالجة الأعراض بدلا من الأسباب ستثبت
كونها فشلا مميّتا. وملايين المدنيين العزل الذين يعانون من
ويلات الحرب ويطحنهم الفقر والحرمان يعلّقون آمالهم
وأحلامهم على النظر المسؤول للجنّة. ومن واجبا القانوني
ألا نتخلّى عنهم بعد اليوم وأن نمنحهم الأمل في أن أبناءهم
يمكنهم أن يتمتعوا بحياة خالية مما كان عليهم تحمّله من
معاناة وموت غير ضروريين ولا طائل منهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لنانبة
رئيس الوفد والمستشارة القانونية للجنة الصليب الأحمر
الدولية.

تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ككل. ومن الهام أن يسفر ذلك الاجتماع عن وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن قيام جميع الدول الأطراف بتسجيل المعلومات المطلوبة بموجب البروتوكول والاحتفاظ بها ونقلها، وأن يضع إطارا تنفيذيا لمعالجة المشكلة العويصة المتمثلة في المتفجرات القائمة من مخلفات الحرب.

وبالنسبة إلى الذخائر العنقودية، من المشجع أن المشكل القائم منذ أمد طويل فيما يتصل بآثارها على المدنيين أصبح الآن موضع جهود دولية متضافرة. وترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بحقيقة أن جميع الدول الرئيسية تقريبا التي قامت بإنتاج واستخدام وتصدير الذخائر العنقودية تقر اليوم بتكلفتها البشرية وتتفق على وجوب معالجة تلك المشاكل الآن. ونحث الدول على الالتزام بوضع معاهدة دولية جديدة تحظر الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة، وضمان تدمير المخزونات القائمة. وينبغي أن تنص المعاهدة أيضا على تطهير التلوث الذي تسببه الذخائر العنقودية ومساعدة ضحايا الصراعات التي استخدمت فيها. وستكون الاجتماعات المقبلة للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة في جنيف، والدول التي تعهدت فعلا باتخاذ إجراءات عاجلة بموجب إعلان أو سلو بشأن الذخائر العنقودية، حاسمة في تدبير استجابة دولية مناسبة.

لقد كان أثر الذخائر العنقودية معروفا وموثقا بشكل جيد منذ أن استخدمت لأول مرة قبل ستة عقود. ومما يثير الانزعاج عواقب استمرار انتشار وإمكانية استخدام بلايين قطع الذخائر الصغيرة من المخزونات القائمة للذخائر العنقودية. وقد آن الأوان لمعالجة تلك المشكلة بصورة نهائية من خلال اعتماد قواعد ملزمة قانونا. وريثما يبدأ تطبيق تلك القواعد، نهيى بالدول أن تمتنع عن استخدام الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة وعن إنتاجها ونقلها.

ضحايا الألغام الأرضية في البلدان التي تنفذ أحكامها الشاملة. وينبغي أن يشكل مزجها بين الالتزامات بعدم استخدام الألغام الأرضية وتدمير مخزونها وإزالتها ومساعدة ضحاياها، ونموذجها للتعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مصدر إلهام للجهود الرامية إلى كفالة أن يتمخض البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب عن الآثار المنشودة.

وكما سلط الضوء على ذلك ممثل الأردن، ستعقد الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا اجتماعا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لأول مرة في الشرق الأوسط، على ساحل البحر الميت في الأردن. وقد اغتنمت لجنة الصليب الأحمر الدولية هذه الفرصة لاستضافة مؤتمرين في الأشهر الأخيرة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ولدول المغرب العربي، سلطا الضوء على مشاكل الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في المنطقتين وعززا المعايير الدولية التي تعالج تلك المشاكل.

وينعقد اجتماع البحر الميت في مرحلة حاسمة من حياة الاتفاقية. وينبغي تعزيز الجهود من جانب البلدان المتضررة والبلدان التي يمكنها أن تقدم المساعدة لكفالة الوفاء بالمواعيد النهائية المتعلقة بإزالة الألغام التي ستبدأ عام ٢٠٠٩، وتحديد أي تمديدات في أقصر فترة ممكنة، استنادا لخطط قابلة للتطبيق بغية استكمال تطهير مناطق الألغام خلال الفترة المطلوبة.

سيشكل الاجتماع الأول للدول الأطراف في البروتوكول الخاص بالمتفجرات من مخلفات الحرب، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في جنيف، مؤشرا على مدى فعالية ذلك الصك في معالجة المشكلة العويصة المتمثلة في المتفجرات القائمة من مخلفات الحرب، واجتذاب الدول المتضررة إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة

جميع تلك البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والرئيس، شتى المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى: أي نزع السلاح النووي، والأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية، وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجميع تدابير نزع السلاح، بما فيها تدابير بناء الثقة. وأشارت شتى البيانات أيضا إلى مسائل تتعلق بالأمن الدولي.

ومجمل القول، إننا جميعا أعربنا عن شواغلنا. ونحن نريد أن نمضي قدما بمطالبتنا لكي نتمكن بالفعل من الوقوف على الوضع الراهن ومن ثم إعداد مشاريع القرارات والمقررات التي تأخذ في الحسبان تحليلنا. وسيتم، بطبيعة الحال، إعداد مشاريع القرارات والتفاوض بشأنها، وإن أمكن، سنعمل على الحصول على قبول جميع الوفود التي تشارك في أعمالنا بما لكي نُحسِّن من فرص اعتمادها بتوافق الآراء. وبطبيعة الحال، توافق الآراء ليس إلزاميا، لكن ما قيمة مشاريع قراراتنا حينها إذا اعتمدناها بالتصويت، الأمر الذي سيعني، بطريقة ما، أننا أخفقنا لأننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق؟ ومن ثم، نود أن نرى أكبر عدد من مشاريع قراراتنا يعتمد بتوافق الآراء قدر الإمكان. ونأمل، بطبيعة الحال، أن يكون الاعتماد بالتصويت الاستثناء لا القاعدة.

وخلال هذه المرحلة الثانية من أعمالنا، المناقشة المواضيعية، التي سنبدأها قريبا، ستتاح لنا فرصة العودة إلى تناول كل المسائل التي ذكرت سابقا. وحينها، سنجري تحليلاتنا وتقييماتنا وسنعرّب عن شواغلنا وآمالنا المتعلقة بكيفية المضي قدما بمسألتنا نزع السلاح والأمن الدولي كليهما.

وبينما يتم إحراز تقدم هام في الميادين المذكورة آنفا، ما زالت سهولة توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدث أثرا مدمرا على المدنيين في المجتمعات في حالة الصراع وما بعد الصراع بجميع أنحاء العالم. وعندما ينعقد المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، سيتم تذكير الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بما تعهدت به من التزامات قبل أربعة أعوام لتشدّد الضوابط المفروضة على توافر الأسلحة وجعل احترام القانون الدولي الإنساني معيارا أساسيا من جانب الدول المتلقية لاتخاذ القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة.

وتعتبر لجنة الصليب الأحمر الدولية عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالسمسة في الأسلحة وفريق الخبراء المزمع إنشاؤه بغية إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة مستقبلا عملا يكتسي أهمية مركزية لمنع الحصول على الأسلحة بسهولة من جانب من سيستخدمونها انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ونحث جميع الدول على تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسة في الأسلحة، بينما تواصل السعي إلى وضع صك جديد ملزم قانونا بشأن الموضوع. وسيمكّن ذلك من كفالة نجاعة واتساق التدابير الوطنية. كما نناشد الدول أن تستمر، على نحو عاجل وبعزم، في وضع معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر

متكلم مدرج في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتصلة بترع السلاح والأمن الدولي.

وبذلك نكون قد اختتمنا المناقشة العامة، التي استمعنا خلالها إلى ٨٧ بيانا أدلت بها وفود الدول الأعضاء، سبعة منها تم الإدلاء بها نيابة عن المجموعات الإقليمية والمجموعات السياسية، وثلاثة أدلى بها مراقبون. وتناولت

السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، الموجود هنا، وغيره من المسؤولين الرفيحي المستوى في الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وممثل عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية. للتجارب النووية.

وسنعتقد بعد ظهر الغد اجتماع طاولة مستديرة بشأن نزع الأسلحة النووية. ولكي نستفيد من الوقت المخصص لنا على أكمل وجه، أزمع تخصيص ما تبقى من جلستي صباح وبعد ظهر غد للبيانات المواضيعية. ولذلك، أود أن أطلب إلى المشاركين أن يسجلوا في قائمة المتكلمين في موضوع الأسلحة النووية، وأن يكونوا مستعدين للتكلم إما صباح أو بعد ظهر الأربعاء. وأود أن أذكر المشاركين بأن الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ستكرّس للأسلحة النووية.

وحسبما اتفقنا عليه في وقت سابق، نشرع الآن على الفور في مناقشتنا المواضيعية، وبتناول، بمشاركة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة ونبدأ في عملية عرض التقارير. وحسبما اتفق عليه، ستكون هذه المناقشات غير رسمية.

ودون تعليق الجلسة، وكما وعدتكم أمس، ولكي لا نهدر أي وقت، أرى أن بإمكاننا البدء فوراً.

أعطي الكلمة للممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح)
(تكلم بالانكليزية): إنني ممتن على هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى بشأن موضوع تنفيذ القرارات. ومع أن هذا أول بيان من المكتب الجديد لشؤون نزع السلاح، فإن هذه

وهذا ما يمكنني قوله من باب إيجاز الجزء الأول من أعمالنا، وهو المناقشة العامة. وقبل العودة إلى هذه المسائل بتفصيل أكبر، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت بنشاط في المناقشة العامة التي جرت وسط أجواء من الاحترام والإصغاء بعضنا إلى بعض. وأعتقد أن ذلك كان مهماً - الإصغاء إلى ما يقوله الآخر حتى وإن كانت وجهة نظره لا تشاركه فيها جميع الوفود.

وننتقل الآن مباشرة إلى المرحلة التالية من أعمالنا. ودون إهدار مزيد من الوقت، أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات كنمهيدي.

تتناول اللجنة الأولى الآن الجزء الثاني من أعمالها، أي المناقشة المواضيعية للبنود المدرجة في جدول الأعمال وعرض ودراسة جميع مشاريع القرارات التي ستقدم تحت بنود متعددة من جدول الأعمال فيما يتعلق بترع السلاح والأمن الدولي، أي البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

وكما أوضحنا سابقاً فيما يتعلق بقائمة المتكلمين في الجزء الثاني، يرجى من الوفود أن تسجل لدى أمانة اللجنة النموذج المواضيعي المحدد الذي تختاره. وستعد الأمانة قائمة بالمتكلمين لكل نموذج.

وكما يعلم المشاركون، خصوصاً من هم على دراية بكيفية عمل اللجنة، تقتضي هذه المناقشة مرونة معينة، علماً بأن ليس من الممكن دائماً الالتزام الدقيق بالجدول الزمني الوارد في وثيقة العمل A/C.1/62/CRP.2. ولذلك، يرجى من الوفود أن تسجل رغبتها في التكلم في سياق كل نموذج، وقبل كل شيء، أن تكون جاهزة للإدلاء ببياناتها عند الضرورة.

وعليه، أود أن أذكر المشاركين بأننا سنجري صباح الغد حواراً، حسب الاتفاق، مع الممثل السامي لشؤون نزع

تفاصيل إضافية فيما يتعلق بمسألة توقيت العرض والتوزيع الإقليمي للمدخلات، بينما يشير أيضاً إلى ما إذا كانت الآراء التي أُبْلِغَتْ قد تم تحديثها. أما الجدول الثالث، أخيراً، فيشتمل على قائمة بالتقارير التي تتطلب مدخلاً موضوعياً من المكتب.

والاستنتاج الأول الذي يبرز من تلك التقارير هو أن هناك تبايناً كبيراً بين الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لقراراتها والمعدل المنخفض جداً للإبلاغ بشأن التنفيذ. وهذا نموذج تكرر لسنوات عديدة.

وهذا العام، قدمت الأمانة العامة ٢٩ تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن مسائل تتصل بترع السلاح استجابة لقرارات الجمعية العامة. ومن هذه التقارير، ١٣ تقريراً يشتمل على آراء الدول الأعضاء، منها ١٢ تقريراً متكرراً وتقرير جديد واحد، يتعلق بالمعاهدة المقترحة للاتجار بالأسلحة. والدول الأعضاء التي قدمت آراءها فعلت ذلك بصورة عامة في إطار المهلة الزمنية المحددة. وعلى حين أن بعض هذه التقارير اشتمل على معلومات مستوفاة، فإن العديد منها لم يعكس أي تغيير في المحتوى مقارنة بالتقارير المقدمة في السنة السابقة.

ومن بين التقارير الـ ١٣، فإن التقرير المتعلق بمعاهدة الاتجار بالأسلحة، عملاً بالقرار ٨٩/٦١، قد اشتمل بصورة عامة على أكبر عدد من الردود - بلغ مجموعها ٩٦، وهي تمثل نصف أعضاء الأمم المتحدة. ومن التقارير الـ ١٢ المتكررة، فإن أكبر رد تكون من الدول الأعضاء الـ ١٨ التي قدمت آراءها بخصوص القرار ٧٢/٦١ بشأن مخزونات الذخائر التقليدية. ومع أن هذا كان أكبر رد، فإنه لا يمثل إلا حوالي ٩ في المائة من جميع الدول الأعضاء. وتكون أصغر الردود من اثنتين من الدول الأعضاء استجابتا للقرار الذي يقدم مرة كل ثلاث سنوات بشأن قاع البحار -

هي السنة الرابعة على التوالي التي توفر فيها الأمانة العامة لهذه اللجنة تحديثاً للمعلومات بشأن ذلك الموضوع.

وكما انعكس في عمل اللجنة الأولى، ولاسيما منذ اعتماد القرار ٩٥/٥٩ بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، فقد أعربت الدول الأعضاء عن نيتها بصورة متكررة لتخفيض العدد السنوي للقرارات وبذلت جهوداً لإصدار بعض هذه القرارات مرة كل سنتين أو كل ٣ سنوات. وفي كل عام، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تنفيذ مختلف تلك القرارات وإبلاغ الجمعية العامة بتلك الآراء.

وعملية الإبلاغ هذه تخدم هدفاً بناءً يتمثل في تقديم تغذية مرتدة إلى الدول الأعضاء بشأن نتائج تنفيذ قراراتها. وفي هذه التقارير، تشير الدول الأعضاء إلى الأولويات التي توليها للمسائل وتقتراح حلولاً لمشاكل بعينها. وعلى الرغم من أن تلك القرارات ليست ملزمة، فهي تسهم في بلورة معايير دولية بشأن كل مجموعة المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة.

وعليه، فإن رصد تنفيذ القرارات مسؤولية هامة جداً. وعلى حين أن مكتب شؤون نزع السلاح لم يُعْطَ أي ولاية لتقديم تحليل موضوعي للقرارات، فإن بوسعه أن يقدم إلى هذه اللجنة تلخيصاً لتنفيذ قرارات العام الماضي، استناداً بصورة رئيسية إلى المعلومات التي يتم تلقيها في تقارير الدول الأعضاء.

وتوضيحاً لكيفية تنفيذ التقارير المطالبة بقرارات استناداً إلى مدخلات الدول الأعضاء، أعد المكتب ثلاثة جداول، وزعت كمرفقات لبياني. الجدول الأول يقارن عدد الردود التي تلقيناها من دول أعضاء، بما في ذلك مشاركة مقدمي مشاريع القرارات الرئيسيين، في الدوريتين الحادية والستين والثانية والستين، على التوالي. ويقدم الجدول الثاني

بشأن الصك الموحد و ١٠٣ ردود فيما يتعلق بالسجل. وألاحظ، مع ذلك، أن تلك الأرقام كانت أقل من العام السابق بواقع ١١ و ١٣، على التوالي.

ومكتب شؤون نزع السلاح ي بذل كل الجهد لتشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها في تنفيذ كل القرارات. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض تلك الجهود، الجارية والمتوقعة على حد سواء.

في هذا العام، اضطلع مكتب شؤون نزع السلاح بتدابير تفاعلية لتسهيل تقديم الدول الأعضاء لآرائها وفقاً للقرارات الجارية في الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى توجيه مذكرات شفوية في بداية العام تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم آراءها، نشرنا تنويهات للتذكيرة بتلك الطلبات وآخر موعد لتقديم الآراء، في يومية الأمم المتحدة وعلى مواقع المكتب ذات الصلة على الإنترنت.

وكما طلبت الدول الأعضاء - وبموافقتها - وضع مكتب شؤون نزع السلاح على موقعه أيضاً آراء الدول الأعضاء، باللغات الأصلية كما تلقيناها، حول عدد مختار من بنود جدول الأعمال قبل إصدار التقارير بشأن تلك البنود كوثائق للأمم المتحدة باللغات الست الرسمية للمنظمة. وهي تشتمل، على سبيل المثال، على آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بمعاهدة للاتجار بالأسلحة - القرار ٨٩/٦١ - وبمخزونات الذخائر التقليدية - القرار ٧٢/٦١.

وكيما يمكن للأمانة العامة أن تمتثل لمتطلبات عدد الصفحات المحدد لوثائق الأمم المتحدة، وتيسيراً لتجهيز الوثائق ذات الصلة بكل اللغات الرسمية في الوقت المناسب، يعتزم مكتب شؤون نزع السلاح أن يقترح على الدول الأعضاء أن تقدم تلخيصاً تنفيذياً لآرائها في عروضها القادمة. وستُدرج التلخيصات التنفيذية تلك في تقارير

القرار ١١٦/٤٤ س - ويمثل آراء قرابة ١ في المائة فحسب من كل أعضاء الأمم المتحدة.

وبالمقارنة مع التقارير في السنة السابقة، كانت هناك استجابة أكثر هذا العام في ستة تقارير تتعلق بالمخزونات من الذخيرة التقليدية، والتدابير الإقليمية لبناء الثقة، وتحديد الأسلحة التقليدية، وتدابير بناء الثقة في الفضاء، وتعددية الأطراف والأمن المعلوماتي. غير أن الردود كانت أقل بشأن أربعة تقارير تتعلق بإرهاب أسلحة الدمار الشامل، ومحكمة العدل الدولية وإعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقاع البحار. ولم يكن ثمة تغيير في عدد الردود التي تلقيناها في ما يتعلق بالقرارات بشأن المعايير البيئية والبحر الأبيض المتوسط.

والأمر المثير فيما يتعلق بهذه الأعداد هو معدل الردود المنخفض جداً على طلب التماس آراء الدول الأعضاء. وفي العام الماضي، كانت كل التقارير الـ ١٢ المتكررة تشتمل على أقل من ١٢ رداً؛ وبعبارة أخرى، أقل من واحدة من كل ١٠ دول أعضاء قدمت آراءها. فضلاً عن ذلك، فإن سبعة من تلك الدول الـ ١٢ قدمت أقل من ١٠ ردود، بينما قدمت ثلاث منها خمسة ردود أو أقل. وعلى نفس المنوال، فإن كثيراً من المقدمين الرئيسيين لمشاريع القرارات التي تنشئ طلبات الإبلاغ تلك لا تقدم آرائها في أغلب الأحيان. وفي ثلاث من القرارات المتكررة الـ ١٢، لم يكن هناك إبلاغ من جانب أي من مقدميها الرئيسيين.

وبالإضافة إلى القرارات التي تلتبس آراء الدول الأعضاء، هناك قراراتان إضافيان يشجعان الدول الأعضاء على أن تقدم أنماطاً بعينها من البيانات بنسق خاص تتعلق بالصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وكان عدد الردود أعلى كثيراً من اتجاه الرقم الواحد في القرارات الأخرى، وتلقينا ٧٣ رداً

أفرقة الخبراء الحكوميين المعنيين بالسمسرة غير المشروعة وبمسألة القذائف بجميع جوانبها. كما نظّم مكتب شؤون نزع السلاح أو شارك في حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاهدة للاتجار بالأسلحة، ونزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة البيولوجية.

يضاف إلى ذلك أن الفترة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ شهدت زيادة إضافية في الطلب من موظفي مكتب شؤون نزع السلاح المشاركة بفعالية في حلقات دراسية وحلقات عمل دولية تنظمها منظمات حكومية دولية إقليمية وفردية الحكومات، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، بشأن مسائل تتعلق بمواضيع القرارات. وقد عزز المكتب بفعالية أيضاً تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويعتبر مكتب شؤون نزع السلاح هذه الزيادة في الطلب دليلاً على الاهتمام الدولي بخبرته وتجربته، فضلاً عن معلوماته المباشرة بشأن أنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ويعتبر المكتب أيضاً هذا العمل بوصفه متسقاً مع تأييد الأمين العام الشخصي لنزع السلاح ومنع الانتشار، فضلاً عن تركيز الجمعية العامة على أهمية جهود التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

لقد تم إحراز تقدم ملحوظ في جعل المناقشات المواضيعية أكثر تركيزاً وتفاعلاً في أعقاب اتخاذ قرار الجمعية ٩٥/٥٩، بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وشجعت الجمعية العامة للجنة الأولى على تقديم عروض بشأن التقارير المتعلقة بعمل أفرقة الخبراء، ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة

الأمين العام، على أن توضع العروض بنصها على موقع مكتب شؤون نزع السلاح، إذا ما طلبت الدول الأعضاء ذلك ووافقت عليه، وذلك قبل إصدار الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

ومكتب شؤون نزع السلاح يعتزم أيضاً أن يقترح تحديد موعد نهائي، لا يمكن بعده إصدار أي عروض تقدمها الدول الأعضاء كإضافة للتقارير الرئيسية، وستوضع عوضاً عن ذلك على موقع المكتب على الإنترنت، إذا طلبت الدول الأعضاء ذلك ووافقت عليه. إنني متأكد من أن الوفود ستوافق على أن الممارسة الحالية لإصدار إضافات بعد فترة طويلة من اختتام اللجنة الأولى أعمالها لا تخدم الغرض المنشود والمتمثل في تسهيل مداولات اللجنة وزيادة فعالية أدائها وكفاءته.

كما أن مكتب شؤون نزع السلاح دعم بفعالية الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات، على النحو الذي يشاهد في العدد الكبير من الأنشطة التي اضطلعنا بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد نظم المكتب وأدار ووفّر دعم الأمانة لنحو ٤٠ مناسبة أو شارك في رعايتها عملاً بالولايات المحددة الموكولة إلى الأمين العام، أو الولايات التي أنشأها الجمعية العامة أو دعماً للمسؤوليات القديمة الموكولة إلى مكتب شؤون نزع السلاح.

وتشمل هذه المناسبات اجتماعات هيئات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ والاجتماعات المتصلة بمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وأخيراً، اجتماعات

لبحوث نزع السلاح، والمجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، وعلى تركيز المناقشات على هذه التقارير.

وقد بُذلت في هذه السنة جهود إضافية لبدء المناقشة في إطار كل مجموعة مع فريق من الخبراء. ومن المتوقع ألا يقتصر ذلك على الإسهام في زيادة فهم الموضوع قيد النظر فحسب، ولكن أن يحفز المناقشة بين الوفود أيضا.

إن أحد نظرائي السالفين، وكيل الأمين العام السابق نوبوياسو آبي، قد نبّه في بيانه إلى هذه اللجنة بشأن تنفيذ القرارات، إلى أن "وزن الكلمات أفضل من عدّها". وأعتقد أن تلك نصيحة جيدة لتقييم هذه التقارير المختلفة. ومن المضلل نوعا ما استخلاص نتائج واسعة من بيانات إحصائية أولية بشأن الامتثال لتقديم التقارير بدون استكشاف المضمون الفعلي لهذه التقارير. ولكن نظرا لعدم وجود ولاية لإجراء تلك التقييمات، سيواصل مكتب شؤون نزع السلاح القيام بكل ما يمكن عمله لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم آرائها ولتعزيز التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة في اللجنة على السواء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دوارتي على بيانه، الذي زوّدنا بالكثير من المعرفة حول الأعمال التي يقوم بها مكتبه - وهو العمل الذي طلبته الدول الأعضاء أنفسهم. وإنني متأكد من أن الوفود الحاضرة هنا قد اطّلت على النحو الواجب على جميع المعلومات.

افتتح الباب الآن للوفود الراغبة في الكلام. لا أرى أحدا. لذلك، أعتزم رفع الجلسة، بعد تذكير جميع الوفود بأننا حددنا موعداً نهائياً لتقديم مشاريع القرارات: وهو الساعة ١٨/٠٠، غدا الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.